



تصريحات طلعت بك

الإصلاح فى ولايات الأناضول

حدث أحد محررى جريدة الجون تورك
تورك طلعت بك ناظر الداخلية فى
الإصلاحات التى تنوى الحكومة إجرائها
فى ولايات الأناضول ، فصرح له الناظر
بما يلى :

قال الصحافى :

- ما هى الطرق التى اتخذتها الحكومة
لمنع أسباب القتل والسلب والنهب التى
كثرت فى ولايات الأناضول إلى درجة
حملت الناس على الاعتقاد بعجز حكومة
الأستانة عن منعها ؟

- قبل أن أُبين لك الطرق التى اتخذناها
لمنع هذه الحوادث ، أود أن أشرح لك
الأسباب فى حدوث هذا الاضطراب
والقلق فى ولايات الأناضول الشرقية .
وهى تنحصر فى ما يأتى :

١ - عدم تنظيم مصلحة الضبط والربط

تصريحات طلعت بك

الإصلاح فى ولايات الأناضول

حدث احد محررى جريدة الجون تورك
طلعت بك ناظر اداخية فى اصلاحات
"تنوى الحكومة اجراءها فى ولايات
الاناضول فصرح له الناظر بما يلى :

قال الصحافى :

- ما هى الطرق التى اتخذتها الحكومة
لمنع أسباب القتل والسلب والنهب التى
كثرت فى ولايات الأناضول إلى درجة
حملت الناس على الاعتقاد بعجز حكومة
الأستانة عن منعها ؟

- قبل أن أُبين لك الطرق التى
اتخذناها لمنع هذه الحوادث ، أود أن أشرح
لك الأسباب فى حدوث هذا الاضطراب
والقلق فى ولايات الأناضول الشرقية . وهي
تنحصر فى ما يأتى :

١ - عدم تنظيم مصلحة الضبط والربط
القائمة بخدمة حفظ الأمن العام

٢ - تجلب زعماء الأكراد الأناضولى
مهمتهم الأهم أو التى تعتبرت من

القائمة بخدمة حفظ الأمن العام .

٢ - غضب زعماء الأكراد الأراضى التى تركها الأرمن ، أو التى اعتُبرت من الأرض المهملة . وطالب بها أصحابها بعد رجوعهم إلى البلاد .

٣ - سوء انتخاب الموظفين .

٤ - قلة عدد موظفى الأرمن .

٥ - ضعف الحكومة فى معاقبة المجرمين وتغاضيها عنهم أحياناً حتى بعد القبض عليهم .

٦ - عدم معاقبة مُغتصبى الفتيات .

٧ - قبول إسلام الفتيات قبل العشرين من عمرهن واستياء الأهالى من ذلك .

٨ - تحصيل زعماء الأكراد ضرائب جائزة من الأهالى بلا حق ولا قانون .

فعدم تنظيم مصلحة الأمن ، ساعد على انتشار الفوضى واستبداد الزعماء واستياء الأرمن .

وقد قدّم بطريك الأرمن تقريراً للحكومة بتاريخ ١٥ مايو الماضى ، وكانت الحكومة قد شرعت منذ ٩ أبريل

الأرض المهملة . وطالب بها أصحابها بعد

رجوعهم إلى البلاد

٣ - سوء انتخاب الموظفين

٤ - قلة عدد موظفى الأرمن

٥ - ضعف الحكومة فى معاقبة

المجرمين وتغاضيها عنهم أحياناً حتى بعد

التبض عليهم

٦ - عدم معاقبة مُغتصبى الفتيات

٧ - قبول إسلام الفتيات قبل العشرين

من عمرهن واستياء الأهالى من ذلك

٨ - تحصيل زعماء الأكراد ضرائب

جائزة من الأهالى بلا حق ولا قانون

فعدم تنظيم مصلحة الأمن - ساعد على

انتشار الفوضى واستبداد الزعماء واستياء

الأرمن

وقد قام بطريك الأرمن تقريراً

للحكومة بتاريخ ١٥ مايو الماضى وكانت

الحكومة قد شرعت منذ ٩ أبريل يدرس

التشكاوى التى وزدت فى هذا التقرير واتخاذ

الطرق التى تكفل تأييد الأمن . وعرض

الحكومة قبل كل شئ هو ان توطد الأمن

لذلك زلات عدد رجال الجاندرم فى ولايات

الاتاتورل الشرقية ٥٥٠ رجل . ونسنت

الولايات إلى مناطق وتجنبت بعداً من

الضباط الذين تمخروا على اصلاح الجاندرمه
في ولايات الروملي فبينهم في هذه الولايات
الشيقيه وامتننا اليهم ضابطاً اجنياً ومفتشاً
ملكياً .

وقد بدأت فرق هذه الجاندرمه
الجديده بمها في ولايات ارضروم وسيواس
ومينيس ووان ومعموره العزيز وديار بكر
ومهمه هذه الفرق اهمي

١ - درس الوسائل التي تمكن
الحكومة من توطيد الامن

٢ - عدد نقط الجاندرمه التي تحتاج
اليها كل ولاية وكل جهة

٣ - عدد رجال كل نقطه منها

٤ - الوسائل اللازمة لربطها
وقد كلف المفتش الملكي بدرس
وسائل اصلاح البوليس

وقد قررت الحكومة تنفيذ التمرار
توزاوي الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩١٣

بانشاء مدرسة الجاندرمه وتقرر ان يقبل
التيان الداخليون فيه بذات شروط

المتطوعين (هكذا)

ان هذه الطريقة نافعه جداً
ياحضرة الناسرولكن ثمرها بعيدة المدى

فاهي الطرق السريعه التي اتخذتموها

الماضي بدرس الشكاوي التي وردت في
هذا التقرير واتخاذ الطرق التي تكفل تأييد
الامن . وغرض الحكومة قبل كل شيء
هو ان توطد الامن لذلك زادت عدد رجال
الجاندرمه في ولايات الأناضول الشرقية
٥٠٠ رجل . وقسمت الولايات إلى
مناطق ، وانتخبت عدداً من الضباط الذين
تمرنوا على إصلاح الجاندرمه في ولايات
الروملي فعينتهم في هذه الولايات
الشيقيه ، وأضفنا إليهم ضابطاً اجنياً
ومفتشاً ملكياً .

وقد بدأت فرق هذه الجاندرمه الجديدة
عملها في ولايات أرضروم وسيواس
ومينيس ووان ومعموره العزيز وديار بكر
ومهمه هذه الفرق هي :

١ - درس الوسائل التي تمكن الحكومة
من توطيد الامن .

٢ - عدد نقط الجاندرمه التي تحتاج
إليها كل ولاية وكل جهة .

٣ - عدد رجال كل نقطه منها .

٤ - الوسائل اللازمة لربطها .
وقد كلف المفتش الملكي بدرس وسائل

إصلاح البوليس .

وقد قرّرت الحكومة تنفيذ القرار الوزاري الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩١٣ بإنشاء مدرسة الجاندرمه ، وتقرر أن يقبل الشبان الداخلون فيه بذات شروط المتطوعين (هكذا) :

- إن هذه الطريقة نافعة جداً يا حضرة الناظر ، ولكن ثمارها بعيدة الجنى ، فما هي الطرق السريعة التي اتخذتموها لتوطيد الأمن في القريب العاجل ؟

- لم تغفل الحكومة عما يتطلبه هذا العمل من الوقت الطويل ، لذلك قرّرت الآن أن تضع القوات العسكرية تحت سلطة قومندانى الجاندرمه وأصدر ناظر الحربية أوامره اللازمة بذلك ، فسيسهر الجنود على منع العصابات من دخول الولايات من الخارج أو من الخروج منها إذا دخلت لأبادتها فيها .

وقد أعطت الحكومة الأوامر اللازمة إلى رؤساء المحاكم بتطبيق القانون بكل صرامة على المجرمين .

وقد رأينا أن العقاب المنصوص عنه فى

لتوطيد الامن في القريب العاجل ؟

- لم تتفل الحكومة مما يطلبه هذا السبل من الوقت الطويل لذلك قررت الآن أن تضع القوت العسكرية تحت سلطة قومندانى الجاندرمه وأصدر ناظر الحربية أوامره اللازمة بذلك فسيهر الجنود على منع العصابات من دخول الولايات من الخارج أو من المروج منها إذا دخلت لأبادتها فيها

وقد أعطت الحكومة الأوامر اللازمة إلى رؤساء المحاكم بتطبيق القانون بكل صرامة على المجرمين

وندرأينا ان العقاب المنصوص عنه فى المادة ٢٦٠ بشأن نصب القتيات غير كاف فرأينا أن نمدله تمديلا يزيد فى معاقبة لمن يخدمون على هذا الامر .

وما خلا هذا يجب أن أتولى لك ان الحكومة قررت معاقبة المدي بهاسب قناه غير بالئة ولو كان هذا الانتصاب يارادتها (عفارم) ولو عرض الناصب ان يتزوج انتتاه

وقررتا أن نتم الاكراو والارمن من حمل السلاح فى لا نة ذن لاضباط الالابات الجديدة بعد الان بحمل السلاح

المادة ٣٦٠ بشأن غضب الفتيات غير كاف
فراينا أن نُعدله تعديلاً يزيد في معاقبة
الذين يقدمون على هذا الأمر .

وما خلا هذا ، يجب أن أقول لك إن
الحكومة قررت معاقبة الذى يغتصب فتاة
غير بالغة ، ولو كان هذا الاغتصاب
بإرادتها (عفارم) ولو عرض الغاصب أن
يتزوج الفتاة .

وقررنا أن نمنع الأكراد والأرمن من
حمل السلاح ، فسوف لا نأذن لضباط
الآليات الحميدية بعد الآن بحمل السلاح
ويشتغل ناظر الحربية اليوم بعمل قانون
لتنظيم هذه الآليات الحميدية .

- هل نظرتم بعين الاعتبار إلى شكاوى
فلاحى الأرمن من أخذ الرسوم منهم
مرات متعددة فى السنة؟ .

- لقد منعنا ذلك تماماً . فالفلاح
الأرمنى غير مُلزم بدفع الرسم الذى
يسمونه خفراق أو هنقاريا وستعاقب عقاباً
شديداً من يجرأ* على تحصيل هذين
الرسمين .

* الصحيح : يجرؤ .

ويشتغل ناظر الحربية اليوم بمسئول قانون
لتنظيم هذه الآليات الحميدية

- هل نظرتم بعين الاعتبار إلى
شكاوى فلاحى الأرمن من أخذ الرسوم
منهم مرات متعددة فى السنة

- لقد منعنا ذلك تماماً . فالسلاح
الأرمنى غير مُلزم بدفع الرسم الذى يسمونه
خفراق أو هنقاريا وستعاقب عقاباً شديداً
من يجرأ على تحصيل هذين الرسمين

وبنا أنك تود ان تتوقف على الأمور
الاقتصادية أيضاً فقلنا لك ان الأرض
التي يطالب بها الأرمن تنقسم الى ثلاثة
أقسام

١ - الى اراض يجرها برصام

٢ - والى اراض ضمنها قانون الاملاك
باعتباراتها مهمة

٣ - والى اراض منقوبة

لقد عازمت الحكومة على أن ترسل
لجنة قوامها ستة أعضاء لدرس المسألة
وتحقيقها في الولايات الشرقية . وستقسم هذه
اللجنة الى فروع تتفرق في الجهات المختلفة
فتشتغل التفرع في درس المسائل وترتيبها
وقبولها ورؤية ما يحتاج منها الى تحكيم

وبما أنك تود أن تقف على الأمور الاقتصادية أيضاً ، فعليه أقول لك إن الأرض التي يُطالب بها الأرمن تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - إلى أرض باعوها برضاهم .

٢ - وإلى أرض ضمَّها قانون الأملاك باعتبار أنها مهملة .

٣ - وإلى أرضٍ مَغصوبة .

فقد عازمت الحكومة على أن تُرسل لجنة قوامها ستة أعضاء لدرس المسألة وتحقيقها في الولايات الشرقية . وستُقسم هذه اللجنة إلى فروع تتفرق في الجهات المختلفة ، فشتغل الفروع في درس المسائل وترتيبها وقبوله ، ورؤية ما يحتاج منها إلى تحكيم وتُرسل هذه التقارير إلى اللجنة العليا . والمسائل التي لا يمكن التحكيم فيها تُحكَم بواسطة قضاة الصلح .

وقد قبلت الحكومة مبدئياً تعيين هذه اللجنة . ولكن لما كانت قد عازمت على إرسال هيئة تفتيش ذات سلطة واسعة ، فالغالب على الظن أن هذه المهمة تُناط

وترسل هذه التقارير إلى اللجنة العليا . والمسائل التي لا يمكن التحكيم فيها تُحكَم بواسطة قضاة الصلح .

وتدقيق الحكومة مبدئياً تعيين هذه اللجنة . ولكن لما كانت قد عازمت على إرسال هيئة تفتيش ذات سلطة واسعة فالغالب على الظن أن هذه المهمة تُناط بهذه الهيئة أيضاً . وقد كلفت نظارة الداخلية بوضع قانون يحدد حقوق هذه الهيئة التفتيشية وصلاحياتها . ولكنني مع كل ذلك واتق كل التفتيش أن هذه المسألة لا يمكن حلها ، إلا إذا اجرت الحكومة عمل المساحة ولهذا السبب فررت الحكومة أن تصحب هيئة التفتيش بلجنة قنية لسمل المساحة

١ - هل يمكن للإدارة أن يأمر بإبان
نصير الحكومة قريباً جداً ؛ بلناشد
الأوسمة وجهاهم واستبدادهم ؟

٢ - انه بالرغم من وعبة الحكومة
في تعيين أهل الاستقامة والاعتدال كان
تقص التفتيش سبباً في فساد الموظفين
واعوجاجهم فقانون الولايات المتحدة
هكذا الأمر فقد إهملني
الكافية على الموظفين . وما حل لهذا

بهذه الهيئة أيضاً . وقد كلفت نظارة الداخلية بوضع قانون يُحدد حقوق هذه الهيئة التفتيشية وصلاحتها . ولكنى مع كل ذلك واثق كل الثقة من أن هذه المسألة لا يمكن حلها إلا إذا أجرت الحكومة عمل المساحة . ولهذا السبب قررت الحكومة أن تصحب هيئة التفتيش بلجنة فنية لعمل المساحة .

- هل يمكن للأمر أن يأملوا بأن تضع الحكومة قريباً حداً لمفاسد الموظفين وجهلهم واستبدادهم ؟

إنه بالرغم عن رغبة الحكومة فى تعيين أهل الاستقامة والاعتدال، كان نقص التفتيش سبباً فى فساد الموظفين واعوجاجهم . فقانون الولايات لا يتلافى هذا الأمر فقد أعطى الرقابة الكافية على الموظفين . وما خلا هذا ستزيد عدد مفتشينا الملكيين وستعين فى كل ولاية مفتشاً خاصاً (وربما يُريد أن يقول هنا مفتشاً أجنبياً، فيُعبّر عن فكره بهذه الطريقة الرمزية شأن رجال الأتراك دائماً) وستعين فى الأستانة لجنة تفتيش عليها يُديرها رجل

ستزيد عدد مفتشينا الملكيين وستعين فى كل ولاية مفتشاً خاصاً (وربما يُريد أن يقول هنا مفتشاً أجنبياً فيُعبّر عن فكره بهذه الطريقة الرمزية شأن رجال الأتراك دائماً) وستعين فى الأستانة لجنة تفتيش عليها يُديرها رجل أجنبي يكون لقبه للتفتيش العام أو مشاوير التفتيش .

وإنما اشتغل الآن بوضع قانون يحدد صلاحية هذا التفتيش . ولكي نجيب الأمر من إلى مطالبهم أصدرنا الأوامر اللازمة لى الولاية بوجوب معرفة الموظفين لفة المكان الذي يسيرون فيه وعاداتهم وأنه لا يجب التفرقة بين المسلمين وغير المسلمين .

وإنما هيئت فى اختيار الموظفين الرعايات والمكسوة تهم بإصلاح انهام فتظارة المدلية تشتغل الآن بوضع قانون يرسل كل خلال فى هذه الوجهة .

ربما ينجون علينا بأن قيمة كل هذه الوسائل تعمّر فى وغائب الرجل الذين يتذبذبونها . هذا قول صحيح ولكن لا تدل ايماننا على وتمتد ، خصمنا قبول نيلنا التتاة غير السلة قبل ان تبلغ الشرين من سبها . فتد انت . الحكومة

في هذا القرار، أمرنا عظيم جداً
هذه هي تصريحات الناظر، فمكتوب
أن يحقق العمل القول بقيمة هذه الأقوال
في رؤيتها، وضع العمل

أجنبي يكون لقبه المفتش العام ومشاور
التفتيش .

وأنا أشتغل الآن بوضع قانون يُحدد
صلاحية هذا التفتيش . ولكي نُجيب
الأمرن إلى مطالبهم أصدرنا الأوامر
اللازمة إلى الولاية بوجوب معرفة الموظفين
لغة المكان الذي يعيشون فيه وعادات أهله
وأنة لا يجب التفريق بين المسلمين
والمسيحيين في اختيار الموظفين للوظائف .
والحكومة تهتم بإصلاح المحاكم ،
فنظارة العدلية تشتغل الآن بوضع قانون
يُزيل كل خلل في هذه الوجة .

وبما يحتاجون علينا بأن قيمة كل هذه
الوسائل تنحصر في رغائب الرجال الذين
ينفذونها . هذا قول صحيح ، ولكن ألا
تدل أعمالنا على رغبته ؟ خصوصاً رفضنا
قبول إسلام الفتاة غير المسلمة قبل أن تبلغ
العشرين من سنها . فقد أتت الحكومة في
هذا القرار أمراً عظيماً جداً .

هذه هي تصريحات الناظر، فعليه أن يحقق العمل القول بقيمة هذه الأقوال في رؤيتها
موضع العمل .